

دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي

إعداد د. إيمان احمد محمد

Abstract

The paper aimed at clarifying the partners' role in the making of the sustainable development from the perspective of social gender as well as clarifying the partner's contribution in activating the woman's role in the making of sustainable development. It also depended on some of the published studies and researchers as sources of information as which led to statics factory scientific results, most important of which was the existence of a role by the porters in the making of sustainable development. From the perspective of the social gender the means of social protection helped to lessen the economical and social risks for the women. The sustaining polices also contributed in enabling the woman and integrating her effectively in the cause of development giving her the opportunities to draw land marks in the way of enhancing the woman's and integrating her effectively in land marks in the way of enhancing the woman's position is very limited. It also become clear that the woman had a very minor role particularly in taking past social role including her rule in human rights was very week.

Key Words: sustainable development, gender, partnership, polices

المستخلص

اتبعت الورقة المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع. كما اعتمدت الورقة على بعض الدراسات والبحوث المنشورة كمصادر للمعلومات والتي من خلالها تم التوصل إلي نتائج علمية مرضية كانت من أهمها أن هنالك دور للشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، وساعدت آليات الحماية الاجتماعية في التخفيف من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. كما أسهمت السياسات الداعمة لتمكين المرأة وإدماجها في مسيرة التنمية بفاعلية في رسم معالم الطريق أمام الارتقاء بأوضاع المرأة . وان مشاركة المرأة في عملية التخطيط العمراني تعتبر محدودة جداً، كما اتضح ضعف دور المرأة في الشراكة خصوصا في التنمية بمعناه الشامل و البشري الانساني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحقوقى .ومن خلال هذه النتائج توصي الورقة بإبراز القيم والمبادئ الإسلامية الضامنة للحماية الكاملة لحقوق المرأة وواجباتها وتشجيع مشاركتها في العملية التنموية ، والعمل على دمج مفهوم التنمية المستدامة في صلب العملية التخطيطية العمرانية الشاملة .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، النوع الاجتماعي، المشاركة، السياسات

قال الله تعالى : ((مَن عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْذِرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنُجْزِيَهُ م أَجْرَهُ م بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) النحل (97)

مقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. كمت أن هناك تطوراً متسارعاً في المعارف والمعلومات والاتصالات والتقانات وغيرها، وفي ظل العولمة التي اجتاحت كافة مجالات الأصدقاء وتجاوزت المكان والزمان، كان من الضروري النظر في القضايا المطروحة في الساحة الدولية وقراءتها من منظور قيمي وديني وإنساني. ومن جملة المسائل التي شهد النشاط فيها تحركاً متسارعاً، قضايا المرأة والنوع الاجتماعي (gender)، وحقوق الإنسان والمرأة وقضايا التنمية المستدامة. في إطار الاهتمام بقضية التنمية المستدامة، يصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي هذه الورقة لتلقي الضوء على دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي. وسوف تتناول عرض مفاهيم التنمية المستدامة، ذات العلاقة بالمرأة، النوع الاجتماعي وبلي ذلك عرض للإطار العالمي لإدماج قضايا النوع وتمكين المرأة في التنمية المستدامة ثم تبحث الورقة دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي بأخذ التجارب الرائدة في ولاية الخرطوم، ثم تختتم بالنتائج وعرض أهم التوصيات.

تتبع أهمية الموضوع من أنه يتناول دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي وتوضيح الدور المتفانق للمرأة في المجالات المختلفة، والشراكة على المستوى المحلي والإقليمي مثل التنمية والمشاركة الشعبية خاصة للنساء في الأعمال الحديثة.

تهدف الورقة إلى:

توضيح مفاهيم التنمية المستدامة والشراكة، وتوضيح مساهمة الشركاء في تفعيل دور المرأة لإحداث التنمية المستدامة، وتوضيح دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، وأخيراً تهدف الورقة لتوضيح المشاركة النسوية في المشروعات التنموية في السودان.

منهجية الورقة

اتبعت الورقة المنهج الوصفي والتحليلي والذي يقوم على دراسة الواقع. كما اعتمدت الورقة على بعض الدراسات والبحوث المنشورة كما أن الورقة اعتمدت على البيانات المتوفرة من المكتبات كمصادر للمعلومات وتحليلها تحليلًا منطقيًا للوصول إلى نتائج علمية مرضية خاصة أنه موضوع حديث لم يتطرق له الكثير من الباحثين.

التعريفات والمفاهيم :

تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسمونها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار.

ويفيد تقرير بروندتلاند الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالاتي (التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها) (عبد القادر عطية 2000م).

ويمكن القول أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي:
أولاً: العنصر الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وكفاءة. ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذي ينبغي إيلائهم الأولوية الأولى.

ثانياً: العنصر الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار خاصة النساء.

ثالثاً: العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها.

إن مفهوم التنمية المستدامة اقر بوجود مشاركة المرأة في العملية التنموية حتى تتكامل الجهود المبذولة في هذا المضمار، وبالتالي تؤدي نتائجها وثمارها المبتغاة، فلا يمكن تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة ما لم تكن المرأة شريك أساسي، وذلك بهدف استنهاض كل قوى المجتمع والتي شكلت المرأة فيه كما يزيد عن النصف.

في تعريف آخر أن التنمية المستدامة هي تصور تنموي شامل يعتمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من اجل الإنسان (عبد الرحيم العطري 2007م).

مفهوم الشركاء :

الشراكة تعني الاتفاق بخصوص تحقيق أهداف مشتركة أو محددة ، ويفترض أن تتضمن شكلاً من أشكال الاعتراف بالآخر وبدوره كطرف شريك كلياً أو جزئياً طالما يمكنه أن يساهم في عملية التنمية (عبد الحسين شعبان 2010م).

ويمكن القول أن مفهوم الشراكة هو مقارنة تنموية لعلاقة حكومية مع المجتمع المدني ، لاستكمال وملاحقة قدرات وإمكانيات الطرفين ، لتحقيق أهداف محددة ، بحيث يتم ضم المزايا النسبية لكل طرف إلى الطرف الآخر في إطار تشاركي ، ويتحمل كل فريق المهام التي يستطيع القيام بها في إطار التوافق ، سواء في تحديد الأهداف أو الوسائل أو عملية البرمجة والتخطيط أو في التنفيذ والمراقبة والمتابعة .

مفهوم النوع الاجتماعي:

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموماً بحالات اللامساواة في الفوز وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالعقائد التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك العلاقات والمسؤوليات أن تتغير، وستتغير حتماً عبر الزمن. وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المترابطة التي تشمل الطائفة أو الطبقة أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة. وتتحد الاختلافات بين الجنسين مثل القدرة على الولادة وفق اعتبارات بيولوجية وتختلف عن أدوار النوع الاجتماعي المملة اجتماعياً (راني باركر 1993م).

وباعتبار ما سبق ذكره فإن أي تحليل مراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات التنمية المختلفة على النساء والرجال. ويتطلب أي تحليل مراعاة متطلبات النوع الاجتماعي كفصل البيانات حسب الجنس وفهم كيفية تقسيم العمل ومكافأته. ويتعين أن يتم التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية التنمية ويتعين على المرء أن يتساءل كيف سيؤثر أي نشاط أو قرار أو مخطط معين بشكل مختلف على النساء والرجال

الرؤية التأسيسية لدور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة:

أن أفضل وضع للمرأة هو الوضع الذي أعطاه لها الإسلام ، فقد راعي حقوقها كلها، وراعي إمكاناتها الطبيعية وتكوينها ، تماماً كما راعي إمكانات الرجل الطبيعية وتكوينه ، وأعطى كل ذي

حق حقه، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر للنهوض بالمجتمع كله وبما أعطى له من حقوق وهكذا تتكامل الأدوار وتتحقق الثنائية الكونية التي هي أصل الخلق فيتكامل المجتمع ولا يتضاد. قال تعالى: ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا تَجَنَّىٰ (2) وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ (3) إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ (4) الليل(1-4)

لقد كرم الإسلام امرأة أيما تكريم ، فبعد الوضع المزري والمهين الذي كان تعيش فيه قبل الإسلام، بؤها الإسلام مكاناً علياً ورد إليها كرامتها وبين حقوقها وأنزلها منزلة مرموقة في الأسرة والمجتمع، وأحل المرأة المكان اللائق بها في مجالات رئيسية كالاتي :

1.المجال الإنساني: فاعترف بإنسانيتها كاملة وهذا ما كان محل شك أو إنكار عند أكثر الأمم المتعدنة سابقا .

2.المجال الاجتماعي: فقد فتح أمامها مجال التعليم ، وأسبغ عليها مكاناً كريماً في مختلف مراحل حياتها .

3.المجال الحقوقي: فقد أعطاه الأهمية المالية الكاملة في جميع التصرفات حين تبلغ سن الرشد ، ولم يجعل لأحد عليها ولاية من أب أو زوج أو رب أسرة .

وفي ظل تعاليم الإسلام تعلمت المرأة وعملت بما عملت وترتبت على التزام أمر الله سبحانه تعالى التزاماً ينبع من داخلها ويعينها على ذلك التزام مجتمع ملتزم بأمر الله منفذ لشريعته .

والأساس الذي وضعه الإسلام لتقسيم أعباء الحياة بين الرجل والمرأة لطبيعة تكوين فطري لكل منهما ، وبهذا تنتظم الحياة ولكل منهم نصيبه من الأجر والكسب. فنادي الإسلام بالأخذ بعوامل التمكين والقوي من جعله طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وقد سبقت الإشارة إلي أهمية تعليم المرأة كعامل أساسي في إكساب المرأة المهارات والمعرفة والخبرات التي تؤهلها للمشاركة في الحياة العامة، وينعكس ذلك إيجاباً على واقع الأسرة والمجتمع . وقد ولجت النساء في صدر الإسلام العديد من المجالات مما عزز من مكانتهن فكن أنموذج للمرأة المسلمة التي تعيش في الثرى وتتطلع إلي الثريا.(خديجة احمد 2008م) ومثالا لذلك السيدة خديجة رضي الله عنها المثل الأعلى حيث كانت تعمل بالتجارة والسيدة عائشة رضي الله عنها حيث كانت تشارك بالرأي والنصح وهي التي قال عنها رسولنا الكريم خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء وهو يشيرإلي السيدة عائشة كل هذه الأدلة تؤكد وتعترف بأهمية مشاركة المرأة في الشؤون العامة والخاصة (اصلاح العوض 2007م).

وقد أكدت كل المواثيق الدولية أهمية هذا الدور الذي دعمته من قبل الشرائع السماوية. أذن المرأة وفق الرؤية والمنظور الإسلامي هي عنصر فاعل تساهم مساهمة واسعة النطاق عبر ادوارها المتعددة الانجابي والانتاجي .
علاقة النوع الاجتماعي بالتنمية :

إن دور المرأة في التنمية المستدامة عملية تغيير إرادية يخطط لها المجتمع، ويعترف لها بأدوارها المتعددة، الإيجابي والانتاجي ودورها في الشأن العام، وهذا كله معلوم، ولكن تقتضي عملية التوافق للقيام بتلك الأدوار المتعددة رؤية تكاملية تتسق فيها السياسات الكلية، الاقتصادية والاجتماعية لرسم معالم الطريق للتوظيف الأمثل للطاقات دون إخلال بهيكلية المجتمع واستقراره وأمنه الاجتماعي، والذي تشكل المرأة فيه مستودع القيم ومستقر السكن والرحمة بالنسبة للأسرة وشريكة الرجل في تحقيق النهضة.

وعلى مدى الأربعة عقود الماضية ظهرت العديد من الاستراتيجيات والسياسات المختلفة والتي هدفت إلى تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التنمية لابد لنا من التطرق لها وعرضها كأساس مفاهيمي لتحليل وضع المرأة في السياسات التنموية الكلية للدولة. انحصرت النظرة إلى "قضية المرأة" في الخمسينات والستينات بصورة أساسية في الجوانب الاجتماعية والإنسانية. أما في العالم الثالث فقد تزامنت فترة التحرر من الاستعمار مع السعي لتنفيذ برامج دعم الرعاية الاجتماعية وحياة الأسرة والتعليم والاقتصاد المنزلي والتي يلاحظ أن جميعها موجهة للنساء كزوجات وأمهات وليس كمنتجات.

برز في بداية السبعينات المنظور الجديد باعتبار المرأة مورداً للتنمية ومع ازدياد القناعة والاهتمام بمساهمة المرأة في التنمية طرح موضوع ضرورة دعم جهودها بتقديم الدعم المادي والفني اللازم لها كما ركزت استراتيجيات "إدماج المرأة في عملية التنمية" على تحسين أوضاع النساء من خلال تقديم الاحتياجات الأساسية لها، لذلك برزت موضوعات التغذية والصحة والتعليم ورعاية الأطفال وتنظيم الأسرة والتدريب لرفع المهارات كعناصر أساسية في معظم برامج التنمية في تلك الفترة والتي تخللها عقد المرأة (1975-1985م).

ركزت معظم البرامج المنفذة في هذا العقد على النساء وإبراز أهمية مساهمتهم في التنمية وذلك عن طرق استهدافهن إما بوضع مشروعات موجهة للمرأة فقط أو إدخال "مكون نسوي" في البرامج. إن التقييم الذي حدث لمشروعات تنمية المرأة خلال عقد المرأة وأثرها في تحسين أوضاع النساء والتي تمت في الثمانينات قد أوضح مؤشرات موجبة وأخرى سالبة وتمت ملاحظة أن هنالك عوامل "غير

معلومة" أو "لم تتم معالجتها" أثرت على فرص تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. ولقد اتضح جلياً أن الاهتمام بالمرأة من خلال المشروعات المخصصة للمرأة، دون الأخذ في الاعتبار طبيعة علاقتها بالرجل، لا يؤمن النتائج المطلوبة ولا يحقق التنمية المستدامة المطلوبة. في نفس هذه الفترة تقريباً ظهر مفهوم "النوع" كأحد مقومات التنمية الهامة ومنذ ذلك الحين صارت كلمة النوع جزءاً من ثقافة التنمية وإن كانت في كثير من الأحيان قد استخدمت خطأً كمرادف "للمرأة" في وضع البرامج والمشروعات.

لقد أوضحت الدراسات والبحوث أن التخطيط لتنمية المرأة بمعزل عن احتياجاتها الإنتاجية والإنجابية أو طبيعة مهامها قد يحرّمها من عائد عملها ووقتها ومساهماتها وقد يأتي بمردود سلبي على حياتها. إن الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع ينطلق من الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي تمثل المرأة إحدى ركائزها الأساسية.

اختلفت السياسات والاستراتيجيات التي تم طرحها في إطار الوصول إلى إستراتيجية محكمة ومقبولة للمساهمة العادلة للجنسين في عملية التنمية كما تأثرت هذه السياسات أيضاً بتغيير المفاهيم عن المرأة وعلاقتها بالتنمية، إدماج النوع في الخطط والسياسات التنموية:

برز مفهوم إدماج النوع الاجتماعي بعد بروز مفهوم التمكين و يعتبر إدماج مفاهيم النوع في الخطط والسياسات الكلية والقطاعية آلية رئيسية من آليات تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في كل مناحي التنمية ولذلك لا بد لنا من تعريف عملية الإدماج وتوضيح المبادئ الأساسية لهذه العملية. الإدماج من منظور نوعي يعني عملية تقييم أي عمل مخطط يؤثر على المرأة والرجل بما في ذلك التشريعات، السياسات أو البرامج في أي مجال وعلى كافة المستويات وذلك حتى يتساوى الرجل و المرأة في الفائدة، وترسيخاً للعادلة بين الجنسين.

لتحقيق الإدماج لا بد لنا من تدخلات خاصة، هذه التدخلات يمكن أن تستهدف المرأة وحدها، المرأة والرجل، أو الرجل وحده بهدف تمكينهم من المشاركة العادلة في جهود التنمية وجني الفائدة منها بالتساوي. تعتبر هذه التدخلات إجراءات مؤقتة ضرورية مصممة لردم الفجوات النوعية بين الجنسين. إن الإدماج لا يعني إضافة (مكون نسائي) أو حتى (مكون مساواة نوعية) في نشاط قائم، فقد يقتضي في بعض الأحيان تغيير لكل الأجندة، وربما يتطلب تغييرات في الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات حتى يستطيع الرجل والمرأة كلاهما المشاركة في عملية التنمية وفي الفائدة منها. إذن فإن الهدف من الإدماج هو تحويل البنيات الاجتماعية والمؤسسية الغير عادلة إلى بنيات عادلة للرجل والمرأة على السواء. عليه فإن المبادئ الأساسية للإدماج هي:

* مسئولية تنفيذ استراتيجيات الإدماج مسؤولية مشتركة تشمل كل الأجهزة وعلى كافة المستويات.
* لابد من القيام بعملية تحليل تمكن بوضوح من تشخيص الفوارق والمتناقضات النوعية ولا ينبغي الاعتماد على الافتراضات التي تعتبر أن القضايا والمشاكل محايدة من المنظور النوعي (التحليل النوعي).

* ضرورة إنشاء آليات محاسبة كافية لمراقبة سير هذه الاستراتيجيات.
* إن الإرادة السياسية الواضحة وتوفير الموارد الكافية للإدماج بما في ذلك الموارد المالية والبشرية الإضافية يعتبران ركيزة هامة لترجمة المفهوم إلى واقع محسوس.
* تتطلب عملية الإدماج بذل مختلف الجهود لتوسيع قاعدة المشاركة العادلة للمرأة على كافة مستويات صنع القرار .

* إن استراتيجيات الإدماج لا تعتبر بديلاً للسياسات والمشروعات والبرامج الخاصة بالمرأة، كما لا تكون أبدأً بديلاً للتشريعات أو المؤسسات الخاصة بالنوع.

إن الكفاءة في إدماج النوع الاجتماعي تقتضى مهارات تحليلية لاستنباط معلومات ذات حساسية بالنوع، ولتحديد الفجوات كما تتطلب أيضاً مهارات دعوية لتعزيز مبدأ العدالة بين النوعين.

أن الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع ينطلق من الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي تمثل المرأة إحدى ركائزها الأساسية . فالتنمية المستدامة لابد أن تأخذ في الاعتبار تمكين المرأة ودعم نفوذها وتنظيم قدراتها وإعلاء مكانتها وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار، إن درجة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي تعتبر أهم المعايير المستخدمة لقياس مدى تقدم المجتمعات وتطورها خاصة في إطار التنمية المستدامة، فالتنمية البشرية المستدامة لم تكتمل أركانها إلا خلال العقدين الماضيين، حيث تم تضمين قضية النوع بمختلف أبعادها كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية البشرية، ومنذ ذلك الوقت تم بذل الكثير من الجهود في مجال تمكين المرأة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

إن امتلاك المرأة لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية إنما يعني زيادة تمكينها من التأثير بفعالية في عملية التنمية وفي ممارسة حق الاختيار والمشاركة في اتخاذ القرارات والأمر الذي يترتب عليه التعامل مع المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في التنمية ومشاركاً أصيلاً في قضايا المجتمع (محاسن عبد الكريم 2008م).

دور الشركاء في إحداث التنمية من منظور النوع الاجتماعي بالسودان :

أن المرأة السودانية تقلدت مراكز وظائف عليا في الدولة وأصبحت تشكل نسبة لا يستهان بها في الخدمة العامة وتساهم بفاعلية في الإنتاج والدخل القومي وقد دخلت المرأة في كل مجالات الحياة بما في ذلك الجيش والقوات النظامية والتدريس والقضاء والمهن الطبية والصحية والقانونية ومجالات المال والأعمال وفي وزارات التخطيط العمراني. كما تقلدت وظائف قيادية عليا ومناصب تنفيذية وسياسية وتشريعية حيث أصبحت وزيرة ووزيرة دولة ومستشار لرئاسة الجمهورية. لذلك لا بد من تعزيز دور المرأة في عملية التنمية في السودان حتى تتمكن من إحداث تنمية تقوم على سياسات مستقرة وقواعد واضحة وراسخة تؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وضمان العدالة التوزيعية وهذا يساعد الشركاء في إحداث التنمية المستدامة وفي ما يلي بعض النماذج لدور الشركاء في ولاية الخرطوم . وهذا يدل على مشاركة المرأة الفعلية في إطار التخطيط للتنمية وخاصة التنمية المستدامة والدليل على ذلك دور الشركاء لإحداث التنمية والمرأة جزء أساسي منها في إطار التجارب الآتية .

تجربة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في إنشاء مراكز تنمية المرأة في الولايات حيث جاء تأسيس هذه المراكز امتداداً للجهود في تحريك قطاع المرأة خاصة الريفية وتعزيز دورها في البناء الاجتماعي والاقتصادي من خلال رفع مقدراتها واكتسابها المهارات اللازمة وتجويد وتطوير نشاطها الإنتاجي بدأت بعشر ولايات بتمويل من دولة قطر والآن تحولت إلى شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لخدمة المرأة عبر كليات المجتمع في عدد من الولايات، حيث تقوم فلسفة كليات المجتمع على أن التعليم عملية مستمرة تزيد من قدرات وفاعلية واستغلال الفرد وتؤمن كذلك بإنهاء جزء من المجتمع الذي توجد فيه وتسعى إلى تلبية احتياجاته وتحقيق مصالحه، وتتمثل إستراتيجية الشراكة بين الوزارتين في توحيد الجهود وإمكانيات الوزارتين المادية والفنية والمطلوب الآن بعد تعميم هذه التجربة العمل على تطويرها لتصبح مراكز تقنية لرفع قدرات وتدريب المرأة في كافة المجالات بعد استقطاب العون الفني والمادي المطلوب لعمل ذلك.

من نماذج الشراكة الناجحة في مجال التدريب اتفاقية شراكة ديوان الزكاة مع الاتحاد العام للمرأة السودانية في مجال بناء قدرات المرأة وتدريبها وتأهيلها على الصناعات الصغيرة والنتقيف الصحي ورفع الوعي الاجتماعي، حيث يقوم الديوان بالتمويل لقيام المراكز وتأسيسها ويقوم الاتحاد في فروعياته المختلفة في المحليات والقرى بالإدارة وتنفيذ البرامج بالتنسيق مع المنظمات النسوية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، حيث يتم إنشاء 20 مركز بتكلفة أكثر من مليون دولار في عامي 2006 و 2007م.

ومن التجارب الرائدة كذلك تجربة مراكز المرأة والسلام للتنمية والتي قام بإنشائها مركز المرأة للسلام والتنمية لرفع قدرات المرأة الإنتاجية في مناطق النازحات في جنوب كردفان ودار فور وولاية الخرطوم، وهذه أمثلة للتجارب في مجال بناء قدرات المرأة واكتسابها المهارات اللازمة.

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: والذي أُنشئ في العام 1996م يهدف إلى تقديم نموذج الصيرفة الاجتماعية وإعانة الدولة في تخفيف الفقر من خلال 30 فرع في مختلف أنحاء السودان وتوجيهه 75% من موارده للشرائح الضعيفة في المجتمع، ويدير المصرف محافظة الخريج والودائع الوقفية مع محليات ولاية الخرطوم وولاية القضارف وبقية الولايات.

بعض المصارف طبقت نماذج إسلامية رائدة في الصيرفة الاجتماعية وتحاول الوصول إلى العملاء المستبعدين، النساء وصغار الزارعين والمنتجين في القطاع غير الرسمي مثل بنك التنمية التعاوني الإسلامي والبنك الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي وغيرها. قام بنك السودان بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر تعنى بتمويل الفقراء النشطين اقتصادياً ودماج القطاع التقليدي وغير الرسمي في منظومة القطاع المصرفي. تم إصدار سياسة للتمويل الأصغر وتخفيض تكلفة التمويل إلى 5% للقطاع الزراعي وربط التمويل بأهداف رفع الإنتاجية واعتماد الضمانات غير التقليدية وتم الإعداد لقيام مؤسسات لضمان التمويل ووجهت السياسة التمويلية المصارف بزيادة سقفوات التمويل المتاحة لقطاع التمويل الأصغر إلى 12% من التمويل القائم بالمحافظة التمويلية وتم قبول سبعة مصارف تجارية لتكون الرائدة في مجال منح التمويل الأصغر.

بنك الأسرة: بمبادرة من أمانة صاحبات الأعمال باتحاد العمل السوداني نشأت فكرة جهاز تمويلي ويتم التصديق لبنك من بنك السودان المركزي، ومن ناحية أخرى تمت شراكة بين صاحبات الأعمال وولاية الخرطوم، ويهدف البنك إلى تطوير الأسرة السودانية ومنحها فرصة التمويل والمساعدة في دخول أموال الريف ومقتدييات النساء في دورة الاقتصاد الرسمي. من الوسائل التي ساعدت المرأة لبناء قدراتها نموذج للشراكة الاجتماعية بين المصارف ومنظمات المجتمع المدني في الصيرفة الاجتماعية: مشروع محافظة المرأة: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة السودانية.

أهداف المشروع:

إيجاد مصادر تمويل دائمة للنساء، تطوير القطاع الاقتصادي غير المنظم (Informal Sector) والذي يمثل فرص عمالة كبيرة لغالبية الفقراء لخلق أنشطة متنوعة مدرة للدخل، تنمية الوعي الادخاري لدى

الأسر، وانتهاج مبدأ العمل الجماعي وتشجيع النساء على حب العمل اليدوي ولكسب والكسب الحلال وتوجيه التمويل للريف.
أهداف تعليمية مرتبطة بالمحفظة (المناقشات الجماعية، اتخاذ القرار، محو الأمية، التوعية الصحية، زيادة المعرفة بالمجال المالي والاقتصادي والتدريب).
الفئات المستهدفة: المحفظة خاصة بتمويل النساء فقط وتستهدف 10.000 امرأة وهن: 1/ ربات الأسر ومن يساعدهن في إعانة الأسر، المرأة في الريف، محدودات الدخل، الطالبات، والأرامل. ينفذ هذا المشروع بالتنسيق مع الاتحاد العام للمرأة السودانية في 13 ولاية وفق اتفاقية تفاهم توضح دور الاتحاد الممثل في عمل الدراسات وتنظيم المستفيدات في مجموعة والمشاركة في تدريب المستهدفات بالإضافة إلى متابعة السداد عبر مشرفات المحفظة، أما دور المصرف فينحصر في تنفيذ التمويل والمساهمة في تدريب المستهدفات ومتابعة سداد الأقساط عبر المشرفات من الاتحاد أي أن المستفيدة قد لا تحتاج للحضور إلى البنك.
الموقف الحالي للمشروع:

الولاية	مبلغ التمويل	عدد النساء المستفيدات حتى الآن	النتائج المحققة
13	228936	2000	زيادة دخل الأسر وانتشار الوعي الادخاري
	5		وسط النساء

تجارب التمويل الاجتماعي:

ديوان الزكاة:

تطور أداء ديوان الزكاة عام بعد عام جبايةً وصرفاً الأمر الذي جعلها نظاماً اجتماعياً واقتصادياً متفرداً يلعب أثر كبير في منظومة العمل الاجتماعي بالدولة.
ابتكر الديوان برنامج لتوفير المأوى للمعتمدين من الأيتام وخصص حوالي 2000 منزل في العاصمة والولايات ويتم تشييد غرف ودكاكين استثمارية يذهب عائدها لكفالة اليتيم وبلغت كفالة الأيتام حوالي 64000 يتيم في عام 2007 . تقدم المشروعات الإنتاجية للأرامل وقوت العام والكسوة والتأمين الصحي وتكريم الأمهات والأيتام المتفوقين وغيرها من البرامج الهادفة لاستقرار اليتيم ، ويبلغ عدد الأسر المستهدفة سنويا حوالي 150 ألف أسرة وبتكلفة حوالي 18 مليون دولار.
النتائج والمناقشة:

- 1/ هناك دور للشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي .
 - 2/ ساعدت آليات الحماية الاجتماعية في التخفيف من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للمرأة .
 - 3/ لا تزال هنالك فوارق في النوع في المجالات المختلفة ولكن هذه الفوارق بدأت في التقلص كالتعليم والصحة وغيرها .
 - 4/ إن التخطيط لتنمية المرأة بمعزل عن احتياجاتها الإنتاجية والإنجابية أو طبيعة مهامها قد يحرما من عائد عملها ووقتها ومساهماتها .
 - 5/ أسهمت السياسات الداعمة لتمكين المرأة وإدماجها في مسيرة التنمية بفاعلية في رسم معالم الطريق أمام الارتقاء بأوضاع المرأة.
 - 6/ إن مشاركة المرأة في عملية التخطيط العمراني تعتبر محدودة جداً .
 - 7/ كرم الإسلام المرأة ورعى حقوقها كاملة.
 - 8/ دخلت المرأة السودانية في كل مجالات الحياة بما في ذلك الجيش والقوات النظامية والتدريب والقضاء والمهن الطبية والصحية والقانونية ومجالات المال والأعمال.
 - 9/ ضعف دور الشراكة للمرأة ، خصوصا في التنمية بمعناها الشامل ، البشري الإنساني ، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحقوقي.
- رغم أن دور المرأة غير مفعّل في المخطط الهيكلي لولاية الخرطوم علما بان المرأة تمثل اقل بقليل من 50% من السكان في الولاية ورغم وجود المهندسات والمخططات على كل المستويات التخطيطية لكن لم يكن لهن دور مؤثر كشريكات في صنع القرار التخطيطي وتنفيذه ومتابعته لان ما زالت هناك فوارق في النوع وعليه تحتاج المرأة في هذه المرحلة تفعيل دورها في مجالات التخطيط المختلفة لضمان تنمية مستدامة. التجارب التي تم استعراضها توضح أنه ينبغي زيادة قدرة المرأة السودانية علي الإنتاج بتمكينها من الوصول الي رأس المال والموارد والأهتمام والأرض والتدريب كي ينتهي لها زيادة دخلها وتحسين تغذيتها وتعليمها ورعايتها الصحية ومركزها داخل الاسرة المعيشية للخروج من دائرة الفقر بحيث تسطيع المرأة أن تقتسم فوائد التنمية المستدامة وثمرات عملها بالكامل. لأن التنمية المستدامة تساعد علي الأستخدام الأمثل للموارد البشرية وتجديد النظرة في التخطيط وضمان لتواصل الأجيال وتحقيق المشاركة داخل الأطار المؤسسي كما أنها تعمل علي تغطية الموارد الطبيعية للاحتياجات الفعلية والمستقبلية بالاضافة الي تحديد النظرة في التخطيط وضمان النمو الاقتصادي والرفاهية ويتضح من خلال ماتقدم حول دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي في السودان قد تبين أن هنالك دور ضعيف للمرأة في العمل

والإنتاج والمشاركة في الشأن العام والشراكة خصوصا في التنمية بمعناها الشامل ، البشري الأنساني ، السياسي والأقتصادي والاجتماعي والثقافي والحقوقى وذلك لعدم الفهم الصحيح بحق المرأة في المشاركة المؤثرة في حياة مجتمعها وتحقيق نهضة الحضارية بتعزيز مكانة المرأة وإدماجها في الدورة المنتجة في الحياة والمجتمع بتفجير طاقتها وإتاحة الفرص المتكافئة لها في العمل لتكون عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة وليس مجرد مشاركة هامشية غير مؤثرة .

وحتى تكون المشاركة للمرأة السودانية في العملية التنموية فاعلة يتطلب ذلك ثورة ثقافية شاملة وحملات تربية وإعلامية متصلة بتأصيل فهم صحيح بحق المرأة في المشاركة المؤثرة في حياة مجتمعها لتحقيق تنمية مستدامة وان كل الفصائل المجتمع ومؤسساته وأجهزته محفزة ودافعة ومتابعة لضمان الأشرار الفعلي للمرأة .

الخاتمة والتوصيات

تناولت الورقة دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي حيث نبعت أهمية الورقة لتوضيح الدور المتفان للمرأة في المجالات المختلفة والشراكة على المستوى المحلي والإقليمي مثل التنمية والمشاركة الشعبية كما هدفت إلى توضيح دور الشركاء في إحداث التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي وتوضيح مساهمة الشركاء في تفعيل دور المرأة لإحداث التنمية المستدامة . يوصى بالعمل على دمج مفهوم التنمية المستدامة، والمجتمعات المستدامة في صلب العملية التخطيطية العمرانية الشاملة، وإبراز القيم والمبادئ الإسلامية الضامنة للحماية الكاملة لحقوق المرأة وواجباتها وتشجيع مشاركتها في العملية التنموية، تعزيز مبادرات التوعية والتدريب الخاصة بحقوق المرأة حتى تكون قادرة على المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، وتوفير نشر بيانات ومعلومات إحصائية مفصلة حسب النوع لأغراض التخطيط والتقييم، وبلورة ثقافة نسائية قادرة على تحسيس وتوعية المرأة بأهمية دورها وضرورة انخراطها في مشروعات التنمية وإحقاق المساواة بينها وبين الرجل دون تمييز أو إقصاء

المصادر والمراجع

عبد القادر محمد عطية 2000م اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الاسكندرية

عبد الرحيم العطري 2007م مفهوم التنمية

عبد الحسين شعبان 2010م الشراكة والتنمية - الحوار المتمدن - العدد 962

راني باركر 1993م مفهوم النوع الاجتماعي



خديجة أبو القاسم حاج احمد 2008م دور المرأة في التنمية المستدامة رؤية تاصيلية منظمة الدعوة
الإسلامية
اصلاح حسن العوض 2007م دور الجمعيات النسوية في الادمج الاجتماعي،
رشا عثمان 2010م مناهج السياسات نحو المرأة والتنمية في الدول النامية، مركز التتوير المعرفي
محاسن عبد الله عبد الكريم 2008م محاربة الفقر من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة ، منظمة
الدعوة الإسلامية